

الأبعاد القانونية لأزمة شرق البحر المتوسط

تحليلات

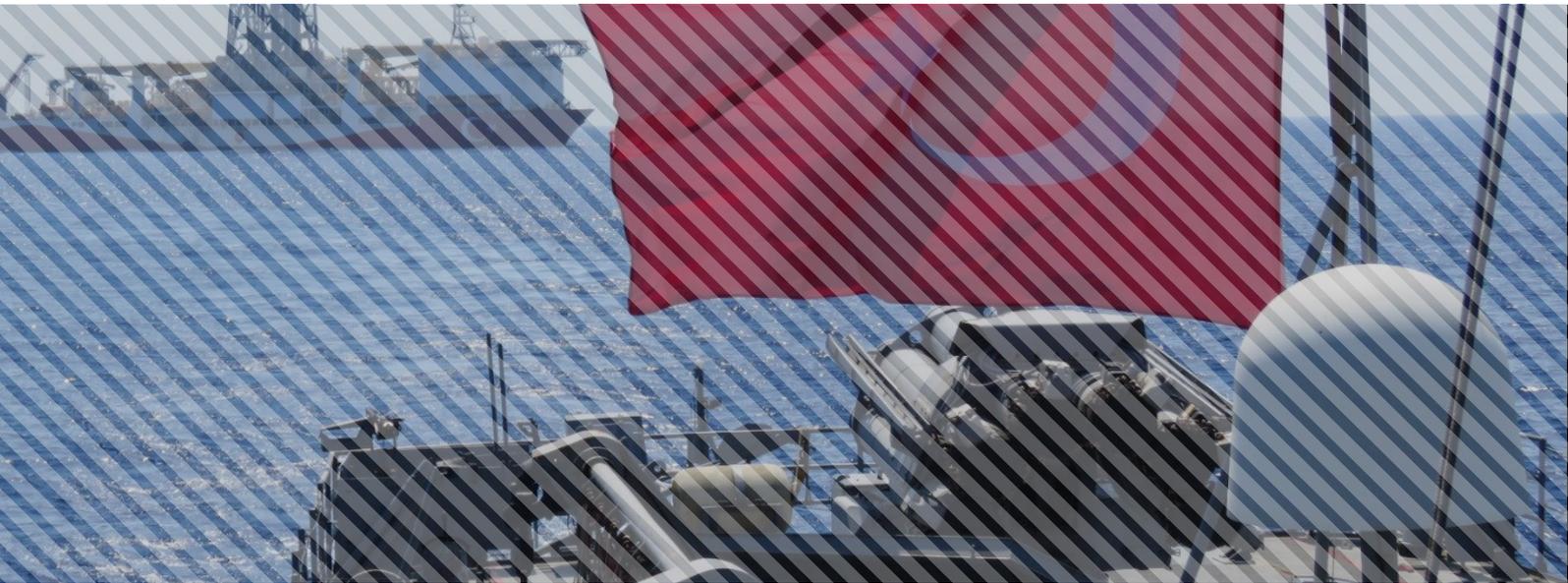


دينيز باران

٢٣ سبتمبر ٢٠٢٠

الشرف
للأبحاث الاستراتيجية

AL SHARQ
STRATEGIC
RESEARCH



المحتوى

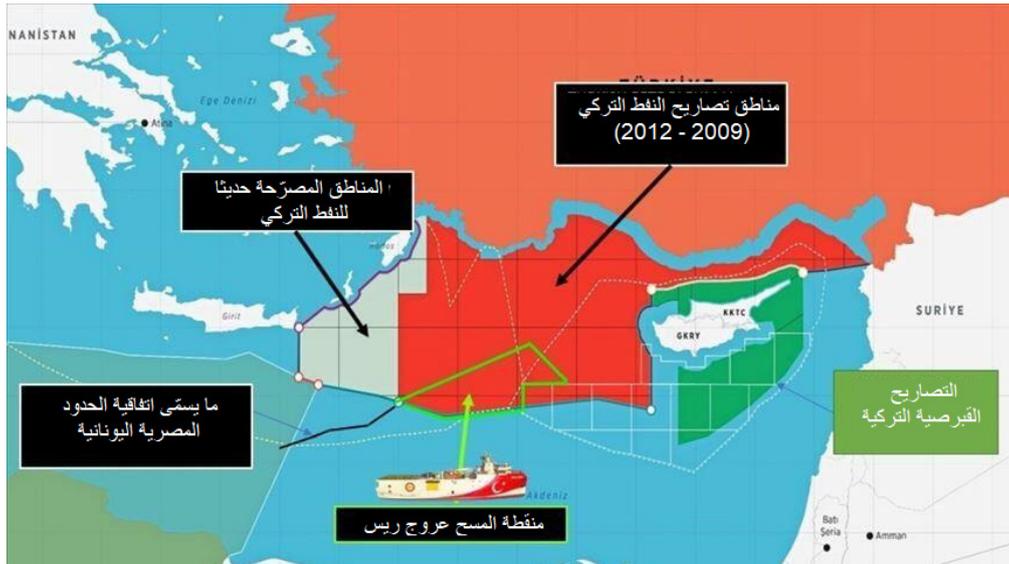
٤	الخلاصة
٦	اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين تركيا وليبيا
٩	اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين اليونان ومصر
١٠	الطعن في المطالبات القانونية
١٤	الاجتهاد القانوني في التعامل مع الجزر في عملية ترسيم الحدود
١٦	الخاتمة
١٨	المراجع
٢١	عن المؤلف
٢١	عن الشرق للأبحاث الاستراتيجية



الخلاصة: تَمُرُّ منطقة شرق البحر المتوسط حاليًا بواحدةٍ من أشد الأزمات التي شهدتها على الإطلاق. والسبب الرئيس في هذه الأزمة الحالية هو الاكتشافات المتزايدة في حقول الغاز والهيدروكربون المهمة في حوض شرق البحر المتوسط منذ العقد الأول من القرن الحالي. ومن تَمُّ فإن الخلافات الحالية على الحدود البحرية بين الدول الساحلية - مثل تركيا واليونان - توازي في الواقع أزمة توزيع الثروات المحتملة. وفي الوضع الراهن، فإن أفضل طريقة لإجراء تقييم دقيقٍ لأزمة شرق البحر المتوسط من منظور القانون الدولي هي تقييم الاتفاقيتين الدوليتين اللتين وُقِّعَ عليهما مؤخرًا، واللتين تجسّدان حجج الأطراف المتصارعة، وهما: اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين تركيا وليبيا، واتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين اليونان ومصر. ولذلك سنقيم في هذا الموجز الاختصاصي أهمّ نقاط كلتا الاتفاقيتين والحجج المتضاربة للأطراف ذات الصلة بالتفصيل، وذلك في ضوء ردود فعلهم على تلك الاتفاقيات. وأخيرًا، سنحلّل بعض القضايا السابقة لترسيم الحدود البحرية، لاستكشاف التوجهات التي يمكن اتباعها للوصول إلى حلّ ناجعٍ لأزمة شرق البحر المتوسط.

تمرُّ منطقة شرق البحر المتوسط اليوم بواحدةٍ من أشد الأزمات التي شهدتها على الإطلاق. فما يحدث في شرق البحر المتوسط هو أزمة متعدّدة الأوجه تشمل خلافاتٍ جوهرية ومعقّدة بين الدول الساحلية (أي تركيا واليونان ومصر وليبيا وإسرائيل ولبنان وجمهورية شمال قبرص التركية والإدارة القبرصية اليونانية لجنوب قبرص). وتتعلّق هذه النزاعات بحدود المناطق البحرية، وتشمل التدخّل المباشر للعديد من القوى الإقليمية والعالمية، مثل الإمارات العربية المتحدة والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وروسيا، حيث يسعى كلٌّ منهم إلى الحفاظ على مصالحه الخاصّة.

والسبب الرئيس في الأزمة الحالية هو الاكتشاف المتزايد في حقول النفط والهيدروكربون المهمة في حوض شرق البحر المتوسط منذ عام 2010¹. وتتعلّق الخلافات الحالية حول حدود المناطق البحرية بأزمة توزيع الثروات المحتملة. حيث إن طموحات الدول الساحلية للتحكّم في هذه الثروات تضعهم حتمًا في خلافٍ مع بعضهم بعضًا، لدرجة أن حلفاء الناتو - تركيا واليونان وفرنسا - قد وصلوا بشكلٍ مدهشٍ إلى حافة المواجهة العسكرية على مدار الأحداث التي سبقث خطط تركيا لإجراء أنشطة تنقيب عن الهيدروكربون، حيث تمّ الإعلان عنها علنًا من خلال برقية بحرية (ناقتكس) في 21 يوليو 2020².



المصدر: الموقع الإلكتروني الرسمي لوزارة الشؤون الخارجية التركية

من وجهة نظر تركيا، فإن عمليات التنقيب عن الهيدروكربون المخطّط لها ستتمُّ كلها ضمن الولاية البحرية التركية، حيث إن منطقة الاستكشاف تتطابق مع الجرف القاري التركي كما أعلنت عنه الأمم المتحدة³. وعلى الرغم من ذلك، فقد اعترضت اليونان على عمليات التنقيب التركية على أساس أن منطقة البحوث السيزمية المتوقعة تقع - في الواقع - ضمن الجرف القاري الخاص بها⁴. وقد وجد الموقف اليوناني شيئاً من الدعم القوي من حلفائها الأوروبيين⁵، حيث اعترضت تركيا بشدة على تهديداتهم بالعقوبات⁶. وقد أدى هذا التبادل في التراشقات اللفظية في أواخر يوليو إلى تصاعد مفاجئ في التوتر بين حلفاء الناتو في شرق البحر المتوسط. وذلك حتى قررت تركيا - من خلال الوساطة الألمانية - أن تعلق عمليات التنقيب المخطّط لها كبادرة حسن نية لمحادثات مستقبلية⁷. ولكن فترة السلام النسبي هذه قد انتهت مع توقيع اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين اليونان ومصر في الأسبوع الأول من أغسطس⁸، التي اعتبرتها تركيا لاغيةً وباطلةً على أساس أن المنطقة التي يُفترض أنها محدّدة ضمن الاتفاقية تقع ضمن الجرف القاري التركي، وتخالف حقوق ليبيا وجمهورية شمال قبرص التركية المنبثقة من الجرف القاري الخاصة بها⁹. وردًا على ذلك، أصدرت تركيا سلسلةً جديدةً من البرقيات البحرية (ناثكس) خلال شهر أغسطس¹⁰. وفي الوقت ذاته، حدّر الممثل الأعلى للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسات الأمنية جوسيف بوريل من أن «التدهور الخطير في العلاقة مع تركيا» يؤثّر في المنطقة على نطاقٍ أوسع¹¹، والذي تجسّد في اشتباك السفن الحربية اليونانية والتركية خلال مواجهة في شرق البحر المتوسط في 12 أغسطس¹².

وبما أنّ فرنسا قررت تعزيز وجودها العسكري¹³ في شرق البحر المتوسط؛ نظرًا لمخاوفها حيال عمليات تركيا التنقيبية «الأحادية الجانب»¹⁴، فقد أكّد صنّاع القرار في تركيا مرارًا أنه لن يسكتوا عن أيّ تدخّل ضد السفن التركية، وأن تركيا مُصرّة على حماية حقوقها ومصالحها في شرق البحر المتوسط¹⁵. فقد أكّد وزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو في رسائله إلى وزراء الخارجية الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والممثل الأعلى للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسات الأمنية أن اليونان والإدارة القبرصية اليونانية اتخذتا خطواتٍ أحادية الجانب فيما يخص قضية شرق البحر المتوسط، على الرغم من دعوات تركيا للتعاون والحوار¹⁶. وفي الوقت ذاته، عبّر الاتحاد الأوروبي - الذي دعا أنقرة مرارًا إلى وقف عملياتها التنقيبية قبالة قبرص - عن تضامنه مع اليونان كما دعا إلى وقف تصعيد الأزمة¹⁷.

وتعتبر مذكرة التفاهم هذه محورية، حيث أظهرت أسلوب تركيا الاستباقي لتأمين حقوقها السيادية في شرق البحر المتوسط

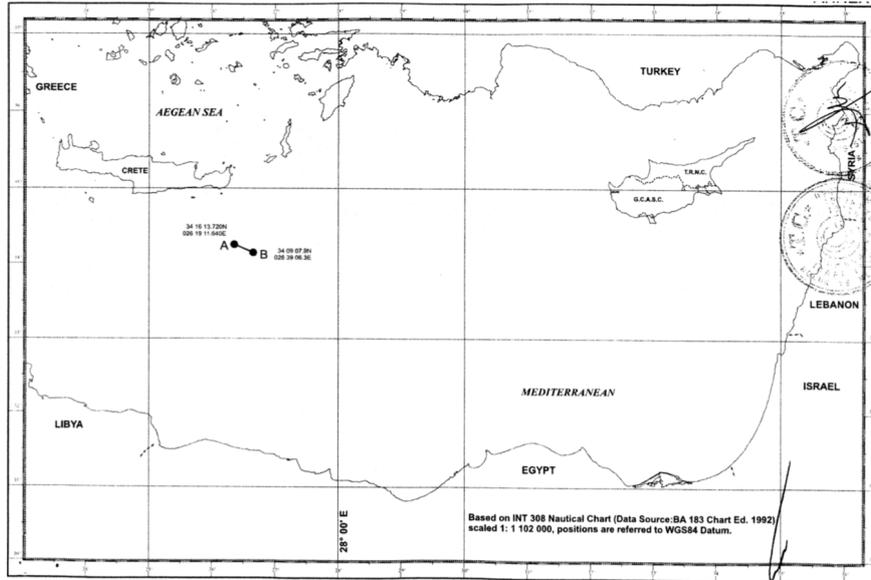
وبحلول نهاية أغسطس بدا أن جهود ألمانيا في الوساطة آتت أكلها عندما التقى وزير الشؤون الخارجية الألمانية هايكو ماس مع نظيره التركي لمناقشة وقف تصعيد الأزمة الحالية¹⁸. وعلاوة على ذلك، فإن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب قد تدخل في جهود وقف التصعيد من خلال مكالمات هاتفية مع الرئيسين اليوناني والتركي¹⁹. وقال الأمين العام للناتو ينس ستولتنبورغ إن تركيا واليونان اتفقتا على بدء محادثات أولية لسحب فتيل التوتر القائم، على الرغم من إنكار أثينا لهذا التصريح فوراً²⁰. ولبدء المحادثات الأولية، فقد اشترطت اليونان على تركيا سحب سفنها الحربية مما يُسمّى المياه اليونانية، وهو ما حدث في 13 سبتمبر²¹.

ما ذكرناه سابقاً هو خلاصة التصعيد الحالي في شرق البحر المتوسط حتى هذا التاريخ²². وما زلنا في انتظار ما سيأتي في المستقبل. أما بالنسبة إلى الوضع الراهن، فلهذا أفضل طريقة للتقييم الدقيق لأزمة شرق البحر المتوسط من منظور القانون الدولي هي فحص اتفاقيتين دوليتين تمّ التوقيع عليهما مؤخراً، حيث تجسّد كل منهما مطالبات الأطراف المتنازعة، وهما: اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين تركيا وليبيا، واتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين اليونان ومصر.

اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين تركيا وليبيا

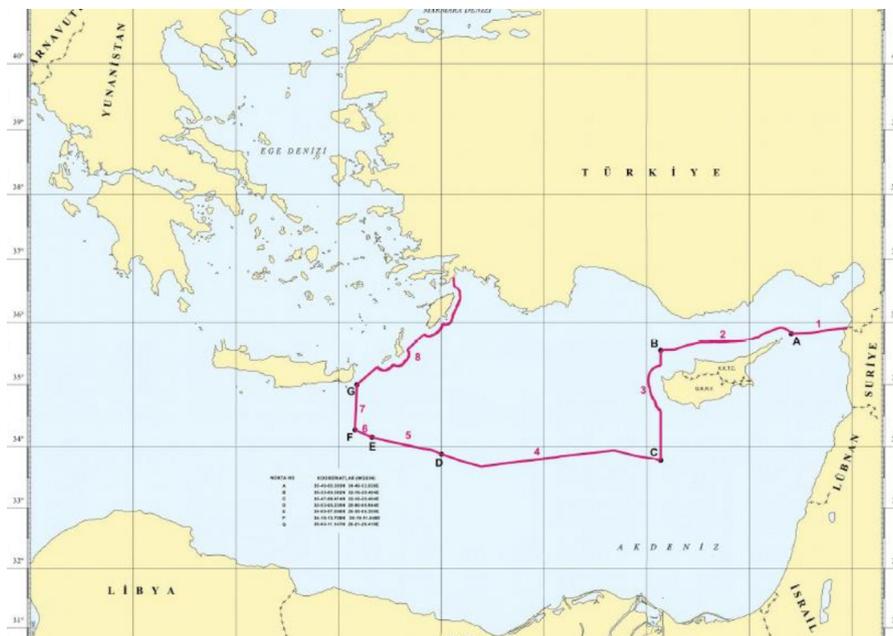
في 27 نوفمبر 2019، وقّعت الحكومة التركية وحكومة الوفاق الوطني الليبي مذكرة تفاهم لترسيم الحدود البحرية بين البلدين، وقد أصبحت هذه المذكرة سارية المفعول في 08 ديسمبر 2019²³. وبغض النظر عن عنوانها، فإنها اتفاقية/معاهدة دولية وفقاً لتعريف اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات، مما يعني أن بنودها مُلزِمة للطرفين. ومن المهم أيضاً ملاحظة أنه ما دامت حكومة الوفاق الوطني المدعومة من الأمم المتحدة هي الحكومة الشرعية لليبيا والمعرّفة بها دولياً، فإنها قادرة قانوناً على الوفاء بهذه الالتزامات الدولية من خلال التوقيع على مثل هذه الاتفاقيات الدولية²⁴.

ووفقاً لهذه المذكرة، فقد اتفقت تركيا وليبيا على حدود بحرية طولها 30 كيلومتراً بالقرب من جزيرة كريت اليونانية²⁵. وبهذا أظهر الطرفان بوضوح عدم اعترافهما بادّعاءات الولاية البحرية الواسعة لليونان في شرق البحر المتوسط على أساس وجود جزرها مثل كريت، بالإضافة إلى مطالب الإدارة اليونانية القبرصية التي تتقاطع مع المطالب التركية في المنطقة البحرية الواقعة بين قبرص واليونان. وتعتبر مذكرة التفاهم هذه محورية، حيث أظهرت أسلوب تركيا الاستباقي لتأمين حقوقها السيادية في شرق البحر المتوسط.



المصدر: مذكرة التفاهم بين حكومة جمهورية تركيا وحكومة الوفاق الوطني الليبية حول ترسيم حدود مناطق الولاية البحرية في البحر المتوسط - الملحق 1

ولا بدّ من الإشارة إلى أن مذكرة التفاهم تحدّد الحدود البحرية فقط بين البلدين، ولا تنطوي تلقائيًا على وجود منطقة اقتصادية خالصة لأيّ من البلدين. ويعني هذا أن هذه الحدود توضّح فقط كيف ستكون الحدود البحرية بين تركيا وليبيا في حال إعلان أيّ منهما عن المنطقة الاقتصادية الخالصة لها في المستقبل. وعلاوة على ذلك، توضّح هذه الحدود أيضًا كيفية تحديد الجرف القاري الخاص بكلا البلدين مقابل بعضهما البعض.



المصدر: الجرف القاري الخاص بتركيا في شرق البحر المتوسط كما تم الإعلان عنه إلى الأمم المتحدة في رسالة بتاريخ 18 مارس 2020 موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لتركيا في الأمم المتحدة

وهنا لا بدّ أن نشرح الفرق بين المنطقة الاقتصادية الخالصة والجرف القاري باختصار، حيث ينطوي كلُّ منهما على حزمة مختلفة من الحقوق للدول الساحلية. وبشكل مقتضب، فإن المنطقة الاقتصادية الخالصة تمنح الدولة الساحلية الحقّ في استغلال الموارد البحرية بما يشمل قاع البحر وباطنه في منطقة لا تزيد عن 200 ميل بحري من سواحلها، بينما يمنح الجرف القاري الحقوق نفسها لما في قاع البحر وباطنه فقط. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن للجرف القاري أن يمتدّ حتى 350 ميلاً بحرياً في بعض الظروف المعيّنة. وكذلك فإن المنطقة الاقتصادية الخالصة لا توجد من تلقاء نفسها، ولا بدّ أن تعلن عنها الدول الساحلية، بينما يحقّ لجميع الدول الساحلية امتلاك جرفها القاري من دون الحاجة إلى الإعلان عنها (بحكم الواقع).

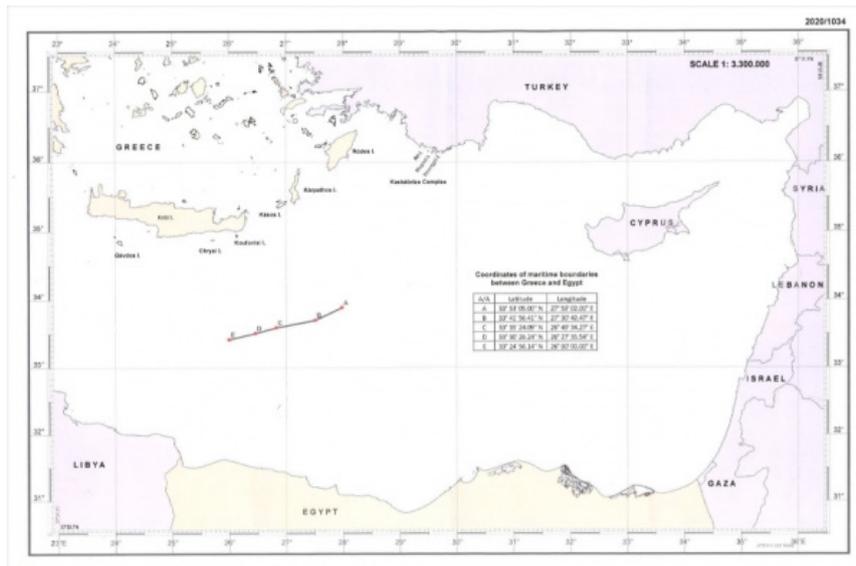
شرق البحر المتوسط		
المناطق البحرية		
المقارنة	الجرف القاري	المنطقة الاقتصادية الخالصة
الحدود	200 ميل بحري (350 ميلاً بحرياً)	200 ميل بحري
الحقوق السيادية	التنقيب عن الموارد الطبيعية في قاع البحر وباطنه واستغلالها	التنقيب عن الموارد الطبيعية في قاع البحر وباطنه واستغلالها + إدارة الموارد الطبيعية في العمود المائي والحفاظ عليها + إنتاج الطاقة (الرياح والتيارات المائية والمياه)
الحاجة إلى الإعلان عنها	لا (أساساً - بحكم الواقع)	نعم
الجزر الاصطناعية والتركيبات والمنشآت	✓	✓
حرية الملاحة والتحليق الجوي	✓ (باستثناء السفن الاستكشافية والتنقيبية)	✓ (باستثناء السفن الاستكشافية والتنقيبية) + (سفن الصيد)
حقوق الدول غير الساحلية أو الدول المحرومة جغرافياً	x	✓

المصدر: الموقع الإلكتروني الرسمي لوزارة الشؤون الخارجية التركية

تعدُّ مذكرة التفاهم اتفاقيةً دوليةً موجزةً جدًا مع بعض البنود المعلقة. حيث يلزم البند 4(3) من الاتفاقية كلاً من تركيا وليبيا بالتفاوض مع بعضهما البعض حينما يرغبان في إبرام اتفاق ترسيم حدود بحرية مع أطراف خارجية. وينصُّ البند 5 على أنه يجوز للطرفين طلب مراجعة الأحكام، ولكن لا يمكن تقديم مثل هذا الطلب بخصوص البندين 1 و2؛ لأنهما الركن الأساسي لمذكرة التفاهم، حيث يتعلَّق هذان البنودان مباشرةً بترسيم الحدود البحرية. ويوضِّح هذا التقييد أن الطرفين يرغبان بشدَّة في إغلاق الأبواب كافةً أمام أيِّ تغيُّر مستقبليٍّ على الحدود البحرية المعيّنة وفقاً لمذكرة التفاهم.

اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين اليونان ومصر

وقَّعت كلُّ من اليونان ومصر اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين البلدين في شرق البحر المتوسط في 07 أغسطس 2020²⁶. وقد وصف وزير الخارجية اليوناني هذه الاتفاقية بأنها اتفاقية نموذجية «تعيد تأكيد وتكريس الأثر وحقوق الجزر في جرفها القاري والمنطقة الاقتصادية الخالصة بالتوافق مع القانون الدولي واتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار»²⁷، بينما صرَّح وزير الخارجية المصري أنّ «هذه الاتفاقية تسمح لكلا الدولتين المضي قدماً في تعظيم الاستفادة من الثروات المتاحة في المنطقة الاقتصادية الخالصة لكلِّ منهما، خاصةً احتياطات النفط والغاز الواعدة»²⁸.



المصدر: اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين اليونان ومصر – الملحق 1

ترجع المحاولات الأولى لاتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين اليونان ومصر إلى أوائل العقد الأول من القرن الحالي²⁹. ويجب أن نشير أيضاً إلى أن مصر قد أبرمت اتفاقية ترسيم الحدود البحرية مع الإدارة القبرصية اليونانية عام 2003³⁰. ولكن وضعت مصر الأولوية - في ذلك الوقت - لتثبيت حدودها البحرية مع تركيا أولاً دون التدخل في النزاع بين تركيا واليونان قبل إتمام اتفاق مع اليونان³¹. ومن ثمَّ فالمحادثات بين الأطراف خلال العقد الأول من القرن الحالي لم تصل إلى أيِّ اتفاق. ولكن نتيجة للتغيرات الجذرية في العلاقات الجيوسياسية والتغيُّر في التحالفات خلال العقد الثاني، فإن مذكرة التفاهم بين تركيا وليبيا دفعت اليونان ومصر على عجلةٍ لإتمام اتفاقيتهما لترسيم الحدود البحرية التي طال انتظارها.

**ترجع المحاولات الأولى لاتفاقية ترسيم الحدود
البحرية بين اليونان ومصر إلى أوائل العقد
الأول من القرن الحالي . ويجب أن نشير أيضاً
إلى أن مصر قد أبرمت اتفاقية ترسيم الحدود
البحرية مع الإدارة القبرصية اليونانية عام ٢٠٠٣**

بخلاف مذكرة التفاهم بين تركيا وليبيا، فإن ديباجة الاتفاقية اليونانية المصرية تعترف بأهمية اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار وسريان مفعولها، بالإضافة إلى التأكيد على حق كل طرف في ممارسة حقوقه السيادية بما يتوافق مع اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. والسبب في هذا الاختلاف هو حقيقة أن اليونان ومصر عضوان في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، على عكس كل من تركيا وليبيا (وقعتا على الاتفاقية، ولكن لم تصدقا عليها).

إن الحدود المتفق عليها بين اليونان ومصر عبارة عن مخطط مستقيم يتكوّن من خمس نقاط بين خطي الطول 26 و28. ومن الملاحظ أن السواحل اليونانية التي استندت إلى تحديد خط المنتصف هي سواحل بعض الجزر اليونانية مثل كريت ورووس بدلاً من البر اليوناني الرئيس. وهذه نقطة مهمّة؛ لأن هذا الاختيار يعكس موقف اليونان الطويل الأمد الذي يدّعي أن للجزر اليونانية في شرق البحر المتوسط الحقّ في تحديد مناطق بحرية خاصّة بها، وبناءً على ذلك يلزم اتخاذها نقاط أساس في تحديد خطوط المنتصف.

ومع ذلك، فمن الجدير بالذكر أيضاً أن الحدود الحالية ليست خط منتصف الدقيق، ولكنها خط معدّل ينتج عنه تحديد المناطق البحرية بمعدّل يقارب 11:9 لصالح مصر. ويُعدّ هذا تنازلاً كبيراً من طرف اليونان.

أخيراً وليس آخراً، فإن المدى الجيوسياسي للحدود البحرية اليونانية المصرية محدود؛ لأن الحدود الحالية تتعامل فقط مع جزء من الامتداد الكامل للحدود البحرية المحتملة بين اليونان ومصر. على سبيل المثال، فجزيرة كاستيلوريزو (أو ميس باللغة التركية) التي تُعدّ واحدةً من أكثر النقاط خلافًا في النزاع الحالي بين اليونان وتركيا - لا تشملها هذه الاتفاقية. ومن الأرجح أنه قرار متعمد لتفادي المواجهة العنيفة مع تركيا، ولتحصين الاتفاقية من النقد المحتمل على أساس أنها تضيّق المنطقة البحرية الخاصة بتركيا بشكل غير عادل.

الطعن في المطالبات القانونية

وفقاً للقانون الدولي للبحار، فإن لكل دولة ساحلية الحقّ في المطالبة بحقوقها السيادية على المناطق البحرية التي بالقرب من سواحلها. وعلى العموم، تكمن المشكلة الأساسية في تحديد المناطق البحرية في تلك النسبيّة العالية للأسس والأساليب المتبعة في عملية الترسيم. ومن المؤكّد أن الأطراف المتنازعة في أزمة شرق البحر المتوسط يبدو أنها تحاول تعظيم مناطقها البحرية من خلال استغلال أساليب الترسيم الهلامية في القانون الدولي. وفي الواقع، يظهر أن السباق القانوني الرئيس حالياً في شرق البحر المتوسط هو بين تركيا واليونان، بينما تلحق الدول الساحلية الأخرى كليبييا ومصر إما بتركيا أو اليونان على أساس اعتباراتهم الجيوسياسية المتعدّدة بدلاً من المطالب الشرعية الحقيقية. ومن ثمّ يجب أن نركّز تركيزاً أساسياً على النزاع القانوني بين اليونان وتركيا في تقييمنا.

السواحل اليونانية التي استندت إلى تحديد خط المنتصف هي سواحل بعض الجزر اليونانية مثل كريت ورووس بدلاً من البر اليوناني الرئيس. وهذه نقطة مهمة؛ لأن هذا الاختيار يعكس موقف اليونان الطويل الأمد الذي يدعي أن للجزر اليونانية في شرق البحر المتوسط الحق في تحديد مناطق بحرية خاصة بها

تعدُّ المصادر الأساسية لقواعد ترسيم الحدود البحرية - في الوقت الحالي - هي اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، وبعض المعاهدات الدولية الأخرى، والقانون الدولي العرفي. ونحتاج هنا إلى التطرق تحديداً إلى بعض البنود ذات الصلة في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لفهمها بشكل أفضل. فوفقاً للبند (1)74 و(1)83 من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، فإن الاتفاقية بين الدول الساحلية المعنيّة هي الطريقة الأساسية لتعيين المنطقة الاقتصادية الخالصة والجرف القاري. ولكن لم تذكر اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار آليةً محدّدةً لعملية الترسيم. والمعيار المعتمد الوحيد المنصوص عليه هو أن يكون الترسيم على أساس «حلّ مُنصف». ومن ثمّ فمن المفهوم أن قانون البحار له قابلية عالية للتأويلات المختلفة بنواحٍ متعدّدة. ولذلك فالتقييم الفردي لكل حالة على حدة لازمٌ للتعرف على الأساليب الملائمة لكل عملية ترسيم.

فيما يخص أزمة شرق البحر المتوسط، فلا بدّ أن نضع في اعتبارنا أن تركيا ليست طرفاً في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، وكذلك اتفاقية الجرف القاري عام 1958، وهي معاهدة أخرى ذات صلة. ولذا فإنه بالنسبة إلى تركيا، فإن المصدر الرئيس لاستنباط قوانين البحار هو أحكام القانون الدولي العرفي. ولكن القانون الدولي العرفي غير مُقنّن بطبيعته، وللتعريف على الأحكام ذات الصلة في القانون الدولي العرفي فإن السوابق القضائية لها أهمية كبيرة. وهو ما يعني أن الأحكام السابقة المتعلقة بالعديد من الخلافات التي أحالتها الدول المتنازعة إلى المحاكم الدولية أو آليات التحكيم توفّر إرشاداتٍ مهمّة لتسليط الضوء على الأحكام ذات الصلة وأسس القانون الدولي العرفي فيما يتعلّق بالبحار.

أهم المعاهدات الدولية	تركيا	اليونان	ليبيا	مصر
اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار عام ١٩٨٢	لم تُوقّع عليها	عضوة فيها	وقّعت عليها لكنها لم تُصادق عليها	عضوة فيها
اتفاقية الجرف القاري عام ١٩٥٨	لم تُوقّع عليها	عضوة فيها	لم تُوقّع عليها	لم تُوقّع عليها

من أبرز المبادئ التي تمّ التأكيد عليها في كل القضايا تقريباً، هو التوصل إلى «حلّ مُنصف» لجميع الأطراف المعنيّة، وهو أمر لا يثير الدهشة. وقد تمّ الاتفاق على ما يُشكّل حلاً مُنصفاً بناءً على بعض العوامل الجغرافية الحصرية (مثل تشكيلة السواحل والنسبية وموقع الجزر) و/أو العوامل غير الجغرافية (مثل الحقوق التاريخية والأمن) في كلّ حالة³². ففي قضية الجرف القاري الشمالي عام 1969 - وهي إحدى أوائل قضايا ترسيم الحدود البحرية في محكمة العدل الدولية - قررت المحكمة أن الأطراف المتنازعة (ألمانيا والدنمارك وهولندا) غير مُلزّمة بأي مبدأ سوى تطبيق حلّ مُنصفٍ من خلال أخذ العوامل الجغرافية الحصرية في عين الاعتبار؛ إذ من غير الممكن أن يعاد تشكيل الجغرافيا³³.

وعلى الرغم من ذلك، فبمرور الوقت رأت محكمة العدل الدولية وغيرها من المحاكم الدولية وآليات التحكيم ضرورة صياغة بعض الخطوات المحددة لترسيم الحدود البحرية، بما يناقض الهلامية، وبما يتصل بنهج محكمة العدل الدولية المتبع في قضية الجرف القارّي الشمالي. وبهذا لا نعود إلى نقطة الصفر في كل قضية، وننغمس في تطور الاجتهاد القضائي في هذا الشأن. لكن ليس من الظلم القول بأن الاجتهاد القضائي - وعلى وجه الخصوص قرارات محكمة العدل الدولية والمحكمة الدولية لقانون البحار والعديد من المحاكم التحكيمية - قد تبنى مؤخرًا «منهج ترسيم الحدود ذا المراحل الثلاث»³⁴. وبناءً على ذلك، تبدأ عملية ترسيم الحدود بخطّ متساوي البعد/منتصف مؤقت مرسوم من أقرب نقاط أساس لدولتين ساحليتين مجاورتين أو متعاكستين. وبعد ذلك يُعدّل بناءً على الظروف ذات الصلة، وأخيرًا تبعًا للمتطلبات النسبية.

ليس من السهل تطبيق طريقة ترسيم الحدود ذات المراحل الثلاث في نزاع الحدود البحرية في شرق البحر المتوسط بين اليونان وتركيا. وهناك بعض العوامل ذات الصلة لا بدّ من أخذها في عين الاعتبار، وأكثرها تحدّيًا هي مواقع عدد هائل من الجزر اليونانية. حيث يعتمد خط الحدود البحرية النهائي اعتمادًا كليًا على الأثر الذي تمنحه الجزر اليونانية في عملية ترسيم الحدود.

ينصّ البند 121(2) من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار على أن «البحر الإقليمي والمنطقة المتاخمة والمنطقة الاقتصادية الخالصة والجرف القارّي لجزيرة ما يُحدّد تبعًا لأحكام هذه الاتفاقية المطبّقة على الأراضي الإقليمية الأخرى». وبالموافقة على هذا البند، تحتجّ اليونان على أن للجزر أن تولّد مناطق بحرية خاصة بها، ومن ثمّ فلا بدّ من رسم خط المنتصف لترسيم الحدود بين الجزر اليونانية وسواحل البر الرئيسى لتركيا بدلًا من البر الرئيسى للبلدين³⁵. لكن تركيا ترى عكس ذلك. وتعتمد اليونان أيضًا على حقيقة أن أغلب جزرها مترابطة وتشكّل مجموعات تمثّل وحدة جغرافية؛ ولذلك يمكن الاعتماد عليها كنقاط أساس لترسيم الحدود³⁶.

مطالب اليونان	مطالب تركيا
لا بدّ من رسم خط المنتصف في ترسيم الحدود بين الجزر اليونانية وسواحل البر الرئيسى لتركيا.	لا بدّ من الاعتماد على البر الرئيسى للبلدين لرسم خط المنتصف في ترسيم الحدود.
لا بدّ لجزرها أن تولّد مناطق بحرية خاصة بها كما يتمّ ذلك مع الأراضي الإقليمية الأخرى.	لا يمكن للجزر اليونانية أن يكون لها أثر قاطع في التقدير الساحلي لتركيا، حيث تمتلك أطول ساحل قارّي في شرق البحر المتوسط. لا يحقّ للجزر اليونانية الواقعة في الطرف المقابل من خط المنتصف بين البر الرئيسى للبلدين أن تولّد مناطق سيادة بحرية وراء مياهها الإقليمية.
أغلب جزرها مترابطة وتشكّل مجموعات تمثّل وحدة جغرافية؛ ولذلك يمكن الاعتماد عليها كنقاط أساس لترسيم الحدود.	بغض النظر عن أي عوامل أخرى، فلا بدّ من رسم خط ترسيم الحدود بين البر الرئيسى للبلدين.

وأكدت اليونان أن تركيا تحاول تبرير مذكرة التفاهم من خلال تطبيق مبدأ الحل المنصف والأخذ في عين الاعتبار العوامل المتصلة بشكل أحادي الطرف وبشكل غير موضوعي ونظري

إنَّ التصريحات الرسمية لتركيا واليونان بشأن اتفاقيات ترسيم الحدود البحرية الأخيرة مع كلِّ من ليبيا ومصر على التوالي، تُعتبر انعكاسات دقيقة لوجهات نظرهما التقليدية حول قضية الجزر في عملية ترسيم الحدود البحرية. فبعد فترة وجيزة من توقيع مذكرة التفاهم التركية الليبية في 19 فبراير 2020، قدّمت اليونان اعتراضاتها بالتفصيل على مذكرة التفاهم في رسالة مرسلة إلى الأمم المتحدة، زاعمة أن تركيا اخترقت الحقوق الموروثة لليونان في شرق البحر المتوسط³⁷. وكما كان متوقَّعًا، فالحجة الرئيسية لليونان كانت قائمةً على البند 121(2) من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. ومن ثمَّ فإنَّ مذكرة التفاهم قامت بانتهاك خطير للمناطق البحرية الخاصة بالجزر اليونانية، وعلى وجه التحديد تلك الخاصة بجزيرة كريت. وأكدت اليونان أن تركيا تحاول تبرير مذكرة التفاهم من خلال تطبيق مبدأ الحل المنصف والأخذ في عين الاعتبار العوامل المتصلة بشكل أحادي الطرف وبشكل غير موضوعي ونظري. وكان رد تركيا على اليونان³⁸ يهدف إلى إثبات أنها في الواقع تُطبِّق مبدأ الحل المنصف وأخذ العوامل ذات الصلة في عين الاعتبار تبعًا للممارسات القائمة، وعلى وجه التحديد:

- أ. لا يمكن للجزر اليونانية أن يكون لها أثر قاطع في التقدير الساحلي لتركيا، حيث إنها الدولة التي تمتلك أطول ساحل قارّي في شرق البحر المتوسط.
- ب. لا يحقُّ للجزر اليونانية الواقعة في الطرف المقابل من خط المنتصف بين البر الرئيسيين للبلدين أن تولّد مناطق سيادة بحرية وراء مياهها الإقليمية.
- ج. لا بدَّ من أخذ طول السواحل واتجاهها في عين الاعتبار في عملية تحديد مناطق السيادة البحرية.

بعد إبرام اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين اليونان ومصر، كرَّر البلدان مطالباتهما، ولكن مع تبادل دور المُعتَرَض والمدافع. وفي هذه المرة، ادَّعت تركيا أن الاتفاق ينتهك جرفها القارّي انتهاكا صريحًا³⁹.

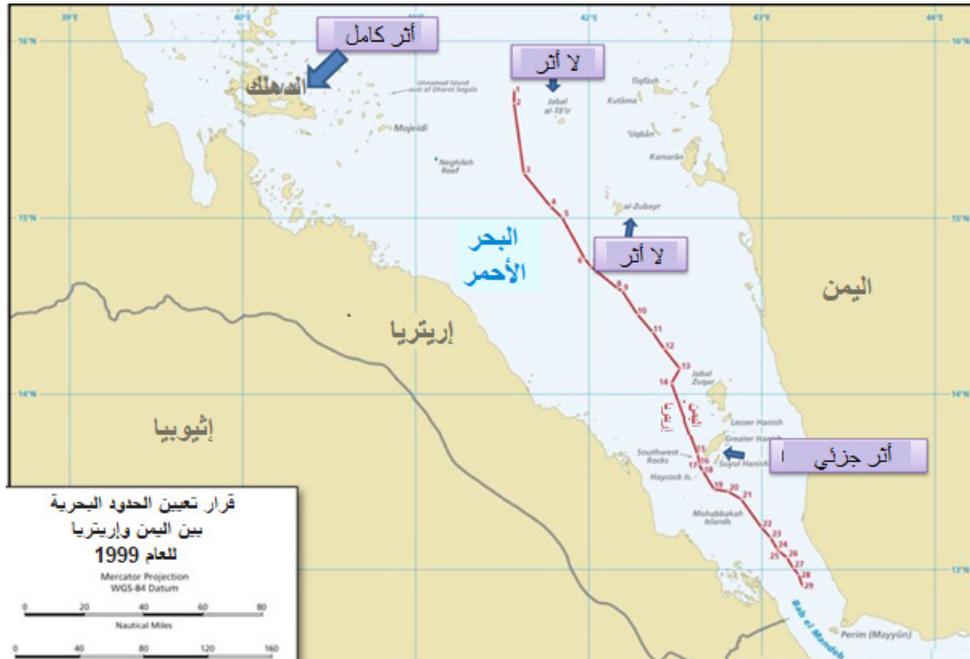
في الواقع، فإنَّ بعض الجزر اليونانية المأهولة بالسكان في شرق البحر المتوسط يشملها التعريف المذكور بالبند 121(2)، ومن ثمَّ يحقُّ لها نظريًا إنشاء مناطق بحرية خاصة بها. ومع ذلك، فعلى الرغم من أن الحكم العام المنصوص عليه في البند 121(2) أصبح أيضًا حكمًا من أحكام القانون الدولي العرفي⁴⁰ - والذي سيكون ملزمًا لتركيا عادةً، حتى إن لم تكن عضوًا في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار - فلا يمكن أن يكون ملزمًا لتركيا بسبب «اعتراض تركيا المستمر» على هذا الحكم منذ إيجاده⁴¹. فمن أهم خصائص القانون الدولي العرفي أنه في حال قيام دولة بالاعتراض المستمر على حكم معيّن في القانون الدولي العرفي منذ إيجاد ذلك الحكم، تُستثنى هذه الدولة من هذا الحكم

وكانت تركيا قلقةً دائمًا من حقيقة أن الاعتراف بالحكم المنصوص عليه في البند 121(2) سيسمح لليونان بتوسيع مناطقها البحرية بشكل شاسع، مما يحصر تركيا في قبول منطقة بحرية ضيقة جدًا

ويصبح غير مُلزم لها. والسبب الرئيس وراء اعتراض تركيا المستمر هو وجود ما يزيد عن 3000 جزيرة يونانية في بحر إيجه وغرب البحر المتوسط، أغلبها قريب جدًا من السواحل التركية. وكانت تركيا قلقةً دائمًا من حقيقة أن الاعتراف بالحكم المنصوص عليه في البند 121(2) سيسمح لليونان بتوسيع مناطقها البحرية بشكل شاسع، مما يحصر تركيا في قبول منطقة بحرية ضيقة جدًا. وفي نهاية المطاف، فإن التقييم القانوني الدقيق للخلاف بين تركيا واليونان في التعامل مع الجزر فيما يتعلّق بترسيم الحدود البحرية هو من خلال تنحية البند 121(2) جانبًا، واستكشاف الممارسات الدولية المعتمدة أساسًا على الاجتهاد القانوني.

الاجتهاد القانوني في التعامل مع الجزر في عملية ترسيم الحدود

من سوء الحظ أن الذين يبحثون عن جوابٍ واضحٍ حول التعامل مع الجزر فيما يتعلّق بترسيم الحدود البحرية عبر الاجتهاد القانوني سيجدون أن القضايا السابقة حتى هذا الحين «متضاربة بشكل لا يساعد»⁴². ففي القرارات السابقة، يظهر الكثير من التباين في التعامل مع الجزر فيما يتعلّق بترسيم الحدود البحرية. ففي بعض القضايا - مثل قضية سان بيير وميكلون الواقعة بالقرب من كندا إطلالة بحرية كاملة طولها 200 ميل بحري باتجاه الجنوب على أساس أن هذه الجزر الفرنسية لديها «منفذ ساحلي لا يعيقه أي ساحل كندي مقابل أو جانبي»⁴³. وبالمثل، فإن محكمة التحكيم الدائمة منحت الأحقية الكاملة لجزر الدهلك الإريترية (أرخبيل مكون من 350 جزيرة) في القضية الإريترية اليمينية عام 1998. وفي الواقع، لا تقع جزر الدهلك في الطرف المقابل من خط المنتصف بين البر الرئيس لكل من إريتريا واليمن، ومن ثمّ فلا يثير هذا القرار الدهشة. وعلى الرغم من ذلك، فما زال هذا القرار ذا اعتبار؛ لأن محكمة التحكيم الدائمة وضعت معيارًا مميزًا من خلال التأكيد على أهمية «الوحدة الجغرافية لجزر الدهلك» في عملية التقييم⁴⁴، مما قد يفيد اليونان في مطالبتها.



المصدر: الموقع الإلكتروني الرسمي لوزارة الشؤون الخارجية التركية

وبشكل حاسم تمّ استبعاد الجزر في بعض القضايا
 مثل: قضية التحكيم في جزر القنال عام ١٩٧٧،
 وجزر حنيش في القضية الإيريترية اليمنية عام ١٩٩٨
 المذكورة آنفًا. ولهذه القضايا أهمية خاصة؛ لأنها تشبه
 الخلاف القائم بين تركيا ومصر بخصوص مواقع الجزر

في كثير من القضايا تمّ قبول الجزر كنقاط أساس في عملية ترسيم الحدود، لكنها في نهاية المطاف منحت منطقة بحرية أصغر مقارنة بالبر الرئيس المقابل الذي تتبعه. ويوجد مثال على ذلك في القضايا المتعلقة بالجرف القاري الليبي المالطي⁴⁵، وجزيرة يان ماين⁴⁶، وخليج ماين⁴⁷.

وبشكل حاسم تمّ استبعاد الجزر في بعض القضايا مثل: قضية التحكيم في جزر القنال عام ١٩٧٧⁴⁸، وجزر حنيش في القضية الإيريترية اليمنية عام ١٩٩٨ المذكورة آنفًا. ولهذه القضايا أهمية خاصة؛ لأنها تشبه الخلاف القائم بين تركيا ومصر بخصوص مواقع الجزر. ففي القضية الأولى، قرّرت المحكمة أن جزر القنال التابعة للمملكة المتحدة ليس لها الحق في منطقة بحرية تتعدى مياهها الإقليمية؛ لأنها في الحقيقة واقعة في الطرف المقابل من خط المنتصف للقنال. وفي القضية التالية وعلى نحو مماثل، قررت المحكمة أن جزر حنيش التابعة لليمن لا يحق لها إنشاء منطقة بحرية يتعدى اتساعها مياهها الإقليمية في ترسيم الحدود، وكان لا بدّ من استبعاد هذه الجزر من خط البعد المتساوي بين إريتريا واليمن.



المصدر: جون بريسكو وبيتر براوز - قيود الولاية البحرية - الفصل الثالث

وهناك أيضًا قرارات ترسيم حدود فريدة تمامًا مثل القضية البنغلاديشية المينمارية عام 2012 في المحكمة الدولية لقانون البحار. ففي هذا التحكيم قررت المحكمة منح جزيرة سانت مارتن التابعة لبنغلاديش الأحقية الكاملة في ترسيم الحدود البحرية الإقليمية، مستبعدة إياها كنقطة أساس في تعيين المنطقة الاقتصادية الخالصة والجرف القاري بين البلدين⁴⁹.

وربما يكون أحد الأئسس المتواترة في الاجتهاد القانوني هو أنّ الجزر الصغيرة غير المأهولة بالسكان في الغالب تمّ تجاهلها تمامًا من أجل ترسيم الحدود. ومن الأمثلة الحديثة على ذلك: غينيا وغينيا-بيساو (جزيرة الكاتران)⁵⁰، وقطر والبحرين (جزيرة قطعة جرادة)⁵¹، ورومانيا وأوكرانيا (جزيرة الثعبان)⁵²، ونيكاراغوا وكولومبيا (جزيرتا كويتاسوينيو وسيرانا)⁵³.

الخاتمة

لا شكّ أن لخلافات ترسيم الحدود البحرية في شرق البحر المتوسط أبعادًا فريدة وشديدة التعقيد. فعلى وجه التحديد، يوجد الكثير من الجزر اليونانية المأهولة بالسكان ابتداءً ووصولاً إلى تلك الصغيرة غير المأهولة بالسكان - حيث من المحتمل أن يؤثر بعضها في الاستحقاقات البحرية الخاصة بالبر الرئيس القاريّ الشاسع لتركيا - مما يجعل الحلّ مُربكًا. بينما تؤكّد اليونان على أنّ للجزر الحق في إنشاء مناطقها البحرية الخاصة بها وفقًا لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار والقانون الدولي العرفي، فإن تركيا لا تعتمد على أحكام القانون الدولي العرفي في التعامل مع الجزر في عملية ترسيم الحدود كما تفعل اليونان، مشيرةً إلى التنوع الهائل في الممارسات الدولية حيال الجزر. تدّعي تركيا أن المعطيات ذات الصلة في قضية شرق البحر المتوسط تجعل من المفروض على الجزر اليونانية الواقعة على الطرف المقابل من خط المنتصف بين البر الرئيس للبلدين ألا تمتلك أيّ منطقة بحرية تتجاوز مياهها الإقليمية. وكما ذكرنا آنفًا، فإن تركيا يمكن أن تجد بعض النماذج السابقة في الاجتهاد القانوني التي تدعم منهجها.

في حال الاعتراف بجميع مطالبات اليونان، فسيبقى لتركيا جزءً صغيرًا من المنطقة البحرية تُقدّر بمساحة 40,000 كم² من مجموع مطالبها المقدّرة ما بين 150,000 كم² و 190,000 كم²، حيث لديها أطول خط ساحلي في شرق البحر المتوسط. وتُعدّ مثل هذه النتيجة مُنحازة جدًا لصالح اليونان، وبالتأكيد لن تنتهي بحلّ مُنصفٍ كما هو مطلوب في القانون الدولي. ولا بدّ من تقييم اتفاقيّ ترسيم الحدود البحرية الموقّعتين حديثًا (بين تركيا وليبيا من طرف، وبين اليونان ومصر من طرف آخر) وفق هذا المنظور.



المصدر: مسؤولو الإدارة القبرصية اليونانية

ويعتبر الملاذ الأخير هو القيام بصياغة بعض الترتيبات المبدئية العملية على الأقل، مثل صيغة تطويرية وإدارية مشتركة لاستعمال أي موارد محتملة ضمن المناطق البحرية المتنازع عليها، مثل اتفاق المملكة العربية السعودية والسودان في عام ١٩٧٤. فقد تمنع مثل هذه الترتيبات الأطراف من الانزلاق في النزاعات التي يمكن أن تصبح مهلكة ومزعزعة للنسيج الأمني الإقليمي

أخيرًا وليس آخرًا، فإن الأزمة الحالية المتفاقمة ليست في صالح أيٍّ من الطرفين على المدى البعيد. ولهذا السبب فإن الأطراف المتنازعة في حاجة ملحة إلى حلول بحرية مُبتكرة. إن التوصل إلى اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين تركيا واليونان وتعديل اتفاقيات ترسيم الحدود الأخرى الخاصة بهما تبعًا لذلك، هو بالطبع الأسلوب الأمثل لحلّ هذه الأزمة. ويبدو أن هناك فرصة ضئيلة حاليًا لمثل هذا الحل، ولكن قد ينتج عن جهود الوساطة⁵⁴ مثل هذه الاحتمالية في المستقبل. وفي حال أخفقت أطراف الخلاف في التوصل إلى اتفاق في النهاية، فلا بد أن يوافقوا على إيجاد حلّ للأزمة من خلال الأساليب القضائية على الأقل، سواء كانت محاكم دولية أو آليات تحكيم. ويعتبر الملاذ الأخير هو القيام بصياغة بعض الترتيبات المبدئية العملية على الأقل، مثل صيغة تطويرية وإدارية مشتركة لاستعمال أي موارد محتملة ضمن المناطق البحرية المتنازع عليها، مثل اتفاق المملكة العربية السعودية والسودان في عام 1974⁵⁵. فقد تمنع مثل هذه الترتيبات الأطراف من الانزلاق في النزاعات التي يمكن أن تصبح مهلكة ومزعزعة للنسيج الأمني الإقليمي.

المراجع

- 1- <http://turkishpolicy.com/article/936/eastern-mediterranean-energy-a-decade-after-the-major-discoveries>
- 2- <https://www.marineinsight.com/marine-navigation/navtex-on-ships/> للاطلاع على البرقية البحرية (نافتكس)، انظر:
- 3- <https://undocs.org/en/a/74/757> . في الواقع، كان ذلك أول نشاط بحثي سيزمي لتركيا في المنطقة نفسها. انظر: تصريح المتحدث باسم وزارة الشؤون الخارجية اليونانية حيال العمليات التنقيبية لسفينة عروج ريس في شرق البحر المتوسط: http://www.mfa.gov.tr/sc_-66_-yunanistan-disisleri-bakanligi-nin-oruc-reis--dogu-akdeniz-deki-arastirma-faaliyetine-iliskin-yaptigi-aciklama-hk-sc.en.mfa، وانظر أيضًا: <https://www.dailysabah.com/energy/2019/06/20/turkeys-second-drillship-yavuz-to-operate-in-east-of-cyprus-by-july>
- 4- تصريح وزارة الشؤون الخارجية بخصوص البرقية البحرية (نافتكس) الجديدة غير المشروعة لتركيا (21 يونيو 2020)، <https://www.mfa.gr/en/current-affairs/statements-speeches/ministry-of-foreign-affairs-statement-on-turkeys-new-illegal-navtex-21-july-2020.html>
- 5- <https://uk.reuters.com/article/uk-france-cyprus/macron-seeks-eu-sanctions-over-turkish-violations-in-greek-waters-idUKKCN24O12M>
- 6- تصريح المتحدث باسم وزارة الشؤون الخارجية السيد حامي أقصوي في الرد على سؤال يتعلق بتصريح الرئيس الفرنسي إمانويل ماكرون في مؤتمر صحفي مشترك مع رئيس الإدارة القبرصية اليونانية أناستاسياديس فيما يتعلق بشرق http://www.mfa.gov.tr/sc_-67_-fransa-cumhurbaskani-emmanuel-macron-un-gkry-lideri-anastasiadis-ile-ortak-basin-toplantisinda-dogu-akdeniz-e-iliskin-yaptigi-aciklama-hk-sc.en.mfa
- 7- <https://www.hurriyetdailynews.com/turkey-suspends-oil-drilling-in-med-as-goodwill-gesture-156941>
- 8- <https://greekcitytimes.com/2020/08/07/turkey-cancels-meeting-with-greece-following-eez-deal-with-egypt/>
- 9- 6 أغسطس 2020، تصريح صحفي بخصوص توقيع ما تُسمى اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين اليونان ومصر: http://www.mfa.gov.tr/no_-165_-yunanistan-ile-misir-arasinda-sozde-deniz-yetki-alanlari-anlasmasi-imzalanmasi-hk.en.mfa
- 10- <https://www.hurriyetdailynews.com/turkey-issues-navtex-to-send-seismic-vessels-to-east-med-157265>
- 11- <https://www.cnbc.com/2020/08/18/turkey-greece-clash-over-oil-and-gas-in-the-eastern-mediterranean.html>
- 12- <https://www.janes.com/defence-news/news-detail/greek-and-turkish-warships-collide-in-the-aegean-sea>
- 13- للاطلاع على اتفاقية الدفاع المشترك الموقعة مسبقًا بين فرنسا وإدارة القبرصية التي أصبحت سارية المفعول: <https://www.navalnews.com/naval-news/2020/08/defense-cooperation-agreement-between-cyprus-and-france-comes-into-force/> في تاريخ 1 أغسطس 2020، يُرجى الاطلاع على:
- 14- <https://www.france24.com/en/20200813-france-to-bolster-military-presence-in-mediterranean-over-turkish-gas-explorations>
- 15- <https://www.hurriyetdailynews.com/turkey-urges-greece-not-to-provoke-its-research-vessel-in-med-157404>
- 16- <https://www.hurriyetdailynews.com/turkey-sends-eu-leaders-letters-on-east-mediterranean-157378>
- 17- <https://eeas.europa.eu/headquarters/headquarters-homepage/84111/statement-high->

- representativevice-president-josep-borrell-renewed-drilling-activities-turkey_en
- 18- <https://www.karar.com/cavusoglundan-yunanistana-bu-sefer-elimizden-bir-kaza-cikmaz-1582059>
- 19- <https://www.bbc.com/turkce/haberler-dunya-53927565>
- 20- <https://www.karar.com/oruc-reis-icin-yeni-navtex-karari-1583103>
- 21- <https://www.middleeasteye.net/news/east-mediterranean-turkey-greece-crisis-ships-withdraw>
- 22- للمزيد حول التصعيدات السابقة بين الدول الساحلية في السنوات الأخيرة، يُرجى الاطلاع على إحدى مقالاتنا السابقة: <https://research.sharqforum.org/2019/10/16/the-drilling-war-in-the-eastern-mediterranean-from-an-international-law-perspective/>
- 23- 'Cumhurbaşkanı Kararı' (Resmi Gazete, 12 Aralık 2019) <<https://www.resmigazete.gov.tr/eskiler/2019/12/20191212-11.pdf>>
- 24- للمزيد من التفاصيل حول المناظرات المتمحورة حول مشروعية الإدارة اليونانية القبرصية، يُرجى الاطلاع على إحدى مقالاتنا السابقة: <https://research.sharqforum.org/2020/01/02/will-the-turkey-libya-maritime-boundaries-deal-be-legally-valid-if-haftar-takes-over-tripoli/>
- 25- اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين تركيا وليبيا، البند 1.
- 26- <https://www.tovima.gr/wp-content/uploads/2020/08/07/Symfwnia-el.pdf>
- 27- <https://www.ejiltalk.org/18969-2/>
- 28- <https://egyptindependent.com/egypt-and-greece-sign-agreement-on-exclusive-economic-zone/>
- 29- <https://www.ejiltalk.org/18969-2/>
- 30- <https://www.un.org/Depts/los/LEGISLATIONANDTREATIES/PDFFILES/TREATIES/EGY-CYP2003EZ.pdf>
- 31- <https://www.kathimerini.gr/opinion/1091434/mia-anagkaia-symfonia/>
- 32- <https://www.icj-cij.org/files/case-related/165/165-20180202-JUD-01-01-EN.pdf>
- 33- <https://www.icj-cij.org/en/case/52>
- 34- https://legal.un.org/avl/ls/Murphy_LS.html
- 35- Sertaç Hami Başeren, Doğu Akdeniz Yetki Alanları Uyuşmazlığı (Türk Deniz Araştırmaları Vakfı Yayınları 2010), p. 45
- 36- <https://www.ejiltalk.org/part-ii-some-observations-on-the-agreement-between-greece-and-egypt-on-the-delimitation-of-the-exclusive-economic-zone/>
- 37- رسالة مؤرخة في 19 فبراير 2020 من الممثل الدائم لليونان في الأمم المتحدة موجهة إلى الأمين العام: <https://undocs.org/en/a/74/710>
- 38- رسالة مؤرخة في 18 فبراير 2020 من الممثل الدائم لتركيا في الأمم المتحدة موجهة إلى الأمين العام.
- 39- <https://www.hurriyetdailynews.com/turkey-says-greek-egypt-deal-endorses-turkish-thesis-over-maritime-rights-157250>
- 40- الفقرة 1139، <https://www.icj-cij.org/files/case-related/124/124-20121119-JUD-01-00-EN.pdf>
- 41- Cüneyt Yüksel, Deniz Baran, "The Eastern Mediterranean Crisis from International Law's Aspect and The Assessment of the Turkey-Libya Maritime Boundary Delimitation Agreement", PPIL 40 (1), <https://dergipark.org.tr/tr/download/article-file/1164793>, p. 126; for one of the recent instances see: <https://www.un.org/press/en/2018/ga12103.doc.htm>
- 42- <https://www.ejiltalk.org/part-ii-some-observations-on-the-agreement-between-greece-and-egypt-on-the-delimitation-of-the-exclusive-economic-zone/>
- 43- https://legal.un.org/riaa/cases/vol_XXI/265-341.pdf
- 44- <https://pca-cpa.org/en/cases/81/>

- 45- <https://www.icj-cij.org/en/case/68>
- 46- <https://www.icj-cij.org/en/case/78>
- 47- <https://www.icj-cij.org/en/case/67>
- 48- https://legal.un.org/riaa/cases/vol_XVIII/3-413.pdf
- 49- https://www.itlos.org/fileadmin/itlos/documents/cases/case_no_16/published/C16-J-14_mar_12.pdf
- 50- <https://www.icj-cij.org/en/case/85>
- 51- <https://www.icj-cij.org/en/case/87>
- 52- <https://www.icj-cij.org/en/case/132>
- 53- <https://www.icj-cij.org/en/case/124>
- 54- <https://www.hurriyetdailynews.com/turkey-urges-greece-not-to-provoke-its-research-vessel-in-med-157404>، قبّلت تركيا عرض سويسرا للوساطة بين تركيا واليونان،
- 55- الاتفاقية المتعلقة بالتنقيب المشترك عن الموارد الطبيعية على قاع البحر وما تحت طبقة القاع بالبحر الأحمر في المنطقة المشتركة، 16 مايو 1974.

عن المؤلف

دنيز باران: هو عضو هيئة تدريس في قسم القانون الدولي بجامعة إسطنبول، وهو أيضًا محام مسجّل لدى نقابة المحامين في إسطنبول وأخصائي في القانون الدولي في منتدى الشرق. عمل منسقًا في مركز أبحاث القانون الدولي (UHAM) التابع لجامعة الفاتح محمد سلطان. تخرج في جامعة إسطنبول بدرجة في القانون. ويسعى حاليًا للحصول على درجة الماجستير في القانون الدولي العام في الجامعة نفسها. قام بكتابة مقالات تتعلّق بالمسائل القانونية لمختلف وسائل الإعلام مثل الجزيرة وميدل إيست أي ووكالة الأناضول وعربي بوست.

عن الشرق للأبحاث الاستراتيجية

هو مركز يقوم بأبحاث محايدة ودقيقة، هدفها تعزيز قيم المشاركة الديمقراطية، والمواطنة المستنيرة، والحوار المتبادل، والعدالة الاجتماعية.

Address: Istanbul Vizyon Park A1 Plaza Floor:6
No:68 Postal Code: 34197
Bahçelievler/ Istanbul / Turkey
Telephone: +902126031815
Fax: +902126031665
Email: info@sharqforum.org